البحث التاسع :

دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)

إعداد :

د / نوف خلف محمد الحضرمي
أستاذ مشارك بقسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية والآداب جامعة تبوك (الباحث الرئيس)
د/ هالة عبد المنعم أحمد سليمان
أستاذ مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية جامعة عين شمس (الباحث المساعد)

دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)

د / نوف خلف محمد الحضرمي
أستاذ مشارك بقسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية والآداب جامعة تبوك (الباحث الرئيس)
د/ هالة عبد المنعم أحمد سليمان
أستاذ مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية جامعة عين شمس (الباحث المساعد)

• **المستخلص**:
يهدف هذا البحث إلى الكشف عن دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠). كذلك تحديد المعوقات التي تحدُّ من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر (المعوقات التنظيمية والإدارية، والمادية)، ومِن ثَمَّ التوصل إلى المقترحات التي يمكن أن تسهم في تذليل تلك المعوقات التي تحدُّ من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة (٢٠٣٠). كذلك توضيح الفروق بين استجابات القيادات الأكاديمية حول دورهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر، تبعًا لمتغير: (الجامعة، الجنس، وعدد سنوات الخبرة في العمل القيادي بالجامعة). ولتحقيق هدف البحث؛ تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة مبنية على محورين، هما: محور (درجة التحقق، والمعوقات). وتكون مجتمع البحث من جميع القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية: (الملك عبد العزيز، الملك سعود، الملك فيصل، وتبوك،). وتم اختيار عينة عشوائية بنسبة (٣٠٪) من مجتمع البحث. وخلصت نتائج البحث إلى أن: دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، جاء بمستوى متوسط، كما أنه توجد مجموعة من المعوقات التنظيمية والإدارية، والمعوقات المادية التي تحدُّ من تفعيل دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، القيادات الجامعية، رؤية المملكة ٢٠٣٠.

The Role of University Leaders in enhancing Green Economy in the light of Saudi Vision 2030

Dr. Noof Khalaf Mohammed Al-Hadhrami (a)
Dr. Halah Abdul Monem Ahmed Solaiman (b)

Abstract:

The study aimed to explore the role of university leaders in achieving the green economy in the light of the Saudi vision (2030), and identify the obstacles that limit the role of university leaders in achieving the green economy (organizational, administrative, and funding obstacles). To contribute to overcoming these obstacles that limit the role of university leaders in achieving the green economy in the light of the Saudi vision (2030), as well as clarify the differences between the responses of academic leaders on their role in achieving the green economy, depending on the variables: (university, gender, experience years of Leadership work in the university). In order to achieve the objective of the research, the analytical descriptive method was used, and a two-pronged questionnaire was designed. The research community is composed of all academic leaders in Saudi universities (King Abdul-Aziz University, King Saud University, King Faisal University, Tabuk University). A random sample of 30% was selected from the research

community.The results of the research show that: The role of university leaders in achieving the green economy has reached an average level, and there are a number of organizational, administrative, and funding obstacles that limit the activation of the role of university leaders in achieving the green economy in light of the Saudi vision (2030).
Keywords: Universities Leadership, Green Economy, Saudi Vision (2030)

- **مقدمة**:

تمثل رؤية المملكة (٢٠٣٠) إطارًا للتحول والتغير إلى مجتمع قائم على المعرفة، والتحول هنا مختلفٌ تمامًا عن أي تحول يمكن أن يحدث في كثير من الدول، إنه تحولٌ من الاعتماد الأساسي على النفط، إلى موارد حيوية أخرى، كما أنه تحول ينحو إلى توطين اليد العاملة السعودية، وتوسيع القاعدة الاقتصادية؛ بحيث تشتمل على أنشطة إنتاجية وخدمية متعددة تعمل في إطار واحد من التكامل، وبما يؤدي إلى بناء اقتصاد متوازن ومستقر، وذلك بغية تحقيق موارد أخرى للدخل إلى جانب النفط، الذي يشكل المصدر الرئيس للإيرادات، والمحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي؛ من أجل تفادي التذبذب في أسعاره، وبالتالي اضطراب منظومة الإيرادات والنفقات العامة، وكذلك تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات، واستمرار وتيرة التنمية الشاملة بصورةٍ متسقة، ومتوازنة، ومستديمة.

ولتحقيق ذلك؛ لابد من التحول من الاقتصاد الخام المعتمد على النفط، إلى الاقتصاد الأخضر الذي يُعد من أهم الوسائل الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة، فمن أهداف رؤية المملكة (٢٠٣٠): بناء اقتصاد مزدهر من خلال التنمية المستدامة لاقتصاد المملكة، يحولها إلى المنافسة العالمية، والريادة في مختلف المجالات، وذلك بإيجاد بيئة استثمارية قادرة على التنافس مع مناطق الاستثمار في الدول المجاورة، وإعادة تأهيل وإنعاش مدن ومراكز التجارة والأعمال، مع توفير فرص استثمارية مثمرة، ومناخ استثمار جاذب للاستثمارات طويلة المدى (وثيقة رؤية المملكة ،٢٠٣٠).

لذا حددت الرؤية مناطق لوجستية، سياحية، صناعية وتجارية، مشيرة إلى العديد من الإجراءات، إذ أعلنت المملكة التزامها في إطار الرؤية بتوطين الصناعات العسكرية، والاستغلال الأمثل لقطاع التعدين، فضلًا عن الاستفادة المثلى من إمكاناتها في مجال الطاقة المتجددة، وزيادة إنتاجها، كما هدفت الرؤية إلى خفض معدل البطالة على مستوى المملكة من (١١,٦٪) إلى (٧٪). (مجلس الاقتصاد الوطني والتنمية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦ :١١).

وعليه نجد أن الرؤية تسعى إلى تطوير التعليم العالي في مختلف المسارات، وتحقيق تعليم يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ودعم الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق الجامعات للاقتصاد الأخضر، الذي يتطلب الارتقاء بجودة التعليم، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وإلى الاستثمار الأمثل في التعليم، وتزويد مخرجاته بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل في جميع قطاعات الاقتصاد الأخضر؛ حيث تُعد الجامعات بمثابة المحور

الأساسي في مؤسسات التعليم العالي التي تسهم في بناء المجتمع، وذلك من خلال وظائفها الثلاثة: (البحث العلمي، التدريس، وخدمة المجتمع)؛ حيث يعتبر التعليم أحد الركائز الأساسية التي تبني عليها المجتمعات نهضتها وتنميتها، كما أنه أحد المحاور الرئيسة في منظومة التقدم الحضاري، ومن هنا يجب النظر إلى التعليم كعنصرٍ ضروري، وفاعلٍ ومهم من عناصر المنظومة المتكاملة للمجتمعات؛ حيث إنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالأنظمة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والصناعية، والزراعية، وغيرها.

- **مشكلة البحث**:

يقع على عاتق الجامعات مسؤولية ضخمة في تحقيق النمو الاقتصادي للمملكة، وذلك بإعطاءٍ الجانب التربوي اهتمامًا أكبر مما هو عليه حاليًا، فتحقيقها يتطلب تكاملا تعليميًا تربويًا عن طريق تطوير مؤسسات التعليم العالي والجامعات، وتطوير البرامج التعليمية الفنية والتخصصية؛ لإعداد الكوادر البشرية في التخصصات الواعدة، والقادرة على مواكبة التحولات التي ستشهدها المملكة في جميع المجالات خلال السنوات المقبلة؛ بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد والمقدرات الوطنية، ويحقق متطلبات الاقتصاد الأخضر، هذا النموذج الجديد الذي ظهر مؤخرًا، وخلال السنوات الماضية منذ عام (٢٠٠٨) بعد الأزمة المالية الاقتصادية العالمية.

وتتمحور المبادي الأساسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفر أساسًا سليمًا لمعالجة نقاط الضعف في الاقتصاد العربي من تخفيف البطالة إلى تحقيق أمن غذائي واقتصادي متين، إضافة إلى تنويع أكثر عدالة للدخل بما يحقق استقرار المجتمعات، كما أن الاستخدام الأمثل للأصول الطبيعية من أجل تنويع الاقتصاد الذي يمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر، يوفر مناعة في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي الغائب كثيرًا عن مجتمعاتنا (خنفر ،٢٠١٤ :٥٤).

ومفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة؛ بل هو أداة لتحقيقها بما يمتلكه من أدوات اقتصادية، يمكن أن تسخر النشاط الاقتصادي لدعم التنمية المستدامة، ويتطلب استخدام هذه الأدوات الالتزام بالتعليم والتدريب (الأمم المتحدة ،٢٠١٠ :٢٥). فهو يتطلب معالجة الخلل في المهارات عن طريق تطوير البرامج التعليمية برؤية جديدة، تدفع باتجاه التنمية المستدامة، وعلى البرامج التعليمية أن تستفيد من هذه الرؤية الجديدة (الإسكوا،٢٠١١: ٧٣).

لذا ينبغي على الجامعات تعزيز إدماج المهارات الخضراء في مناهجها؛ لتوفير المؤهلات التربوية العلمية للوظائف الأكاديمية اللازمة لتشكيل الاقتصاد الأخضر؛ لتطوير النماذج الاقتصادية المستدامة التي تحافظ على الموارد البيئة، وتعزز الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز التدريب المهني لمخرجات التعليم؛ للانخراط في سوق العمل بمساعدة خبراء في الاقتصاد الأخضر.

هذا، وقد جاء في تقرير الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١١) في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التأكيد على أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب، وبناء القدرات لتحسين المهارات؛ من أجل إعداد القوة العاملة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر (برنامج الأمم المتحدة،٢٠١١: ١).

كما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريودا جانيرو في البرازيل (٢٠١٢)، بعنوان: "المستقبل الذي نصبوا إليه"، التأكيد على تشجيع المؤسسات التعليمية على النظر في اعتماد الممارسات الجيدة في مجال الإدارة الاستدامة في جامعاتها، وفي مجتمعاتها المحلية بمشاركة فاعلة من جهاتٍ مختلفة، تشمل الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والقيادات الأكاديمية، والشركاء المحليين، وتعليم الاقتصاد الأخضر باعتباره عنصرًا مدمجا في مختلف التخصصات الدراسية، مع التأكيد على ضرورة دعم مؤسسات التعليم الجامعي؛ كي تضطلع بإجراء البحوث والتوصل للابتكارات؛ من أجل التنمية المستدامة، وذلك بوضع برامج جيدة ومبتكرة لتطوير المهارات؛ من أجل المضي قدمًا على طريق بلوغ الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة (الأمم المتحدة ،٢٠١٢: ٢٧ -٥٨).

وتأسيًا على ما سبق، جاء هذا البحث؛ كي يبحث في دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؟
- ما المعوقات التي تحد من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية٢٠٣٠؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؛ تبعا لمتغير: (الجنس، سنوات الخبرة في العمل القيادي، والجامعة)؟

- **أهداف البحث**:

سعى هذا البحث إلى الكشف عن:

- دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠).
- المعوقات التي تحد من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية٢٠٣٠: (المعوقات التنظيمية، والإدارية، والمادية).
- الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابة أفراد العينة حول دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠تبعًا لمتغيرات: (الجنس، سنوات الخبرة في العمل القيادي، والجامعة).

• **أهمية البحث**:

تكمن أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، والسياق الذي يطبق فيه، ولعل الأهمية تبرز من خلال إلقاء الضوء على مفهوم الاقتصاد الأخضر كأحد المفاهيم المعاصرة والمهمة لمنظمات الأعمال. كذلك إثراء البحث العلمي في مجال الاقتصاد الأخضر بالمؤسسات التعليمية والجامعات. كما يؤمل أنْ تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم مقترحات لتطوير الجامعات السعودية في ظل ما تشهده الساحة المحلية والدولية من تطوراتٍ في النظام التعليمي، وأن تساعد مسؤولي القيادات الجامعية ومتخذي القرار في الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي في تفعيل دورها تجاه تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ (موضوع البحث).

• **محددات البحث**:

يقتصر البحث الحالي على الحدود التالية:

- الحد الموضوعي: دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في جميع المجالات: (التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع.)
- الحد البشري: اقتصر هذا البحث على جميع القيادات الأكاديمية (ذكور، وإناث) في الجامعات السعودية.
- الحد المكاني: شمل البحث أربع جامعاتٍ سعودية: (جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك سعود، جامعة الملك فيصل، وجامعة تبوك).
- الحد الزمني: تم تطبيق هذا البحث خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (١٤٣٩/١٤٤٠هـ).

• **مصطلحات البحث**:

تناول البحث عددًا من المصطلحات والمفاهيم التي يمكن تحديدها على النحو التالي:

• **الاقتصاد الأخضر**: Green Economy:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسنًا في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، ويقلل بصورةٍ ملحوظة من المخاطر البيئية، وندرة الموارد الإيكولوجية، ويقل فيه انبعاث الكربون، وتزاد كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية، ويتطلب الاستثمار في إعادة بناء المهارات والتعليم". (برنامج الأمم المتحدة للبيئة،٢٠١١: ١). كما ترى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يعبر عن منظورٍ جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ويهدف إلى الحد من الفقر، وتحقيق الرفاهية، كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة؛ بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية". (الإسكوا،٢٠١١ :٣ -٥).

• **الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠** The future Vision of K.S.A 2030:

"خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية، وهي العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي تتكامل، وتتسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهداف الوطن" (وثيقة الرؤية، ٢٠١٦: ٦).

كما تعرف بأنها: "هي رؤية تبنتها المملكة تحت مسمى (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠)؛ لتكون منهجًا وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة، وقد رسمت الرؤية التوجهات والسياسات العامّة للمملكة، والأهداف والالتزامات الخاصّة بها؛ لتكون المملكة نموذجًا رائدًا على كافة المستويات، واشتملت الرؤية على عددٍ من الأهداف الاستراتيجية، والمستهدفات، ومؤشرات لقياس النتائج، والالتزامات الخاصّة بعددٍ من المحاور، والتي يشترك في تحقيقها كل من القطاع العام والخاص، وغير الربحي" (العويد، ٢٠١٦: ١٣).

- **الدراسات السابقة**:

بتتبع الأدبيات التي تناولت هذا المجال؛ نجد أنه يوجد العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الاقتصاد الأخضر كأداةٍ لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أبرز تلك الدراسات ما يلي:

دراسة تشاكرابورتي وآخرون(Chakraborty & Others, 2018) . والتي هدفت إلى حصر وتحليل المناهج الخضراء في برنامج الهندسة بجامعة دلهي التكنولوجية؛ لاستكشاف مدى دمج المناهج الخضراء في التعليم الهندسي، وأظهرت النتائج أنه وفقًا لمؤشر المناهج الخضراء؛ فإن التعليم التكنولوجي الهندي يتبع التكامل الرأسي مع تركيز منخفض على التكامل الأفقي بالنسبة للمنهج الأخضر، مما يؤدي إلى ثقافة خضراء غير مستدامة.

ودراسة لاروسي وآخرون (Laaroussi, et al., 2017). والتي هدفت إلى التعرف على دور كلية الهندسة في دعم الاقتصادٍ الأخضر في المغرب من خلال التعليم المبني على الاقتصاد الأخضر، وخاصة الطاقة الخضراء، ثم التعرف على التحديات التي تواجه تبنى الاقتصاد الأخضر في التعليم، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود برامج تدريبية للطلاب حول مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وافتقار استراتيجيات التدريس المستخدمة إلى تبني مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وضعف توظيف أدوات التعليم الإلكتروني في تنمية وعي الطلاب بمفاهيم الاقتصاد الأخضر.

بينما هدفت دراسة (محمد،٢٠١٧) إلى إلقاء الضوء على بعضٍ التحديات المجتمعية في مصر، والتي تجعل من تطبيق الاقتصاد الأخضر ضرورة ملحة، ثم تقديم تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق الاقتصاد الأخضر. وقد خرجت الدراسة بتصورٍ مقترح لتفعيل دور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر، يقوم على تنمية المسئولية الاجتماعية للجامعات من خلال مختلف وظائفها، وتفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وقطاع الأعمال.

كما هدفت دراسة راو (Rao, 2016) إلى تحليل مدى إمكانية تبني مؤسسات التعليم العالي لمفاهيم التعليم الأخضر، ومعوقات ذلك، ثم التعرف على أهم الاستراتيجيات المستخدمة في التعليم الأخضر، وعليه تم التوصل إلى أن

استراتيجيات التعليم الأخضر في التعليم العالي تشمل: دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في المقررات الدراسية، وحل المشكلات المعتمد على المفاهيم الخضراء، والتعلم من خبرات الآخرين، وتلبية متطلبات التعلم الأخضر، واستخدام التكنولوجيا الخضراء في التعليم. كما تم التوصل إلى أن أهم معوقات تطبيق التعليم الأخضر في الجامعات تتمثل في: نقص الوعي بالاقتصاد الأخضر لدى هيئة التدريس والقيادات الإدارية الجامعية، وقلة البحوث الأكاديمية التي تتناول الاقتصاد الأخضر وتطبيقاته في التعليم العالي.

أما دراسة (البنوي ،٢٠١٥)، فهدفت إلى تحديد المعوقات والاستراتيجيات، والفرص التي تواجه جهود المملكة العربية السعودية نحو اقتصاد أخضر، وتنمية مستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن الترتيب الرابع للمملكة العربية السعودية بين الدول العربية في مؤشر الأداء البيئي يعبر عن أداءٍ متوسط، ويحتاج لمزيدٍ من التحسين، ويعد الاعتماد على الموارد غير المتجددة للطاقة واحداً من أهم المعوقات نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، كما خلصت إلى أن تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر بالتعليم عمومًا، ومؤسسات التعليم العالي بخاصةٍ في المحاضرات والبحث العلمي، يمثل أهم استراتيجية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

في حين هدفت دراسة نهامو (Nhamo,2014) إلى التعرف على مدى جاهزية مؤسسات التعليم العالي في أفريقيا لتبني الاقتصاد الأخضر من خلال المناهج والسياسة التعليمية، والبحث العلمي، والفهم العميق لمفهوم الاقتصاد الأخضر، وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من المبادرات في بعض الجامعات ومؤسسات التعليم العالي؛ لتبني مفاهيم الاقتصاد الأخضر، إلا أن الجهود الحالية لا تكفي، كما أن التعليم العالي - وعلى الأخص التعليم الإضافي - يقوم بدورٍ كمنصة لتوليد واكتساب المعرفة والمهارات الخاصة بالاقتصاد الأخضر.

أما دراسة ميرغا - مينويو (Murga-Menoyo, 2014)، فهدفت إلى التعرف على دور الجامعات الإسبانية في تدريب الموارد البشرية على كفايات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر؛ من أجل تأهيل الخريجين للحصول على وظائف خضراء، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك وعيًا كبيرًا لدى المهتمين بالتعليم الجامعي بأهمية تبني الجامعات للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، كما توصلت إلى ضرورة تنمية مهارات القيادات الأكاديمية في هذا المجال، وإلى ضرورة تبنى واضعي السياسات التعليمية في التعليم العالي مفاهيم الاقتصاد الأخضر.

وهدفت دراسة (جمال الدين وحسن وأحمد،٢٠١٤) إلى التعرف غلى متطلبات الاقتصاد الأخضر، وإلى تقديم مقترحات لتطوير التعليم في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر يسعى للنهوض بالمجتمع، وأن تأسيس الاقتصاد الأخضر يبد من التعليم؛ باعتباره أهم الوسائل على الإطلاق لتعديل القيم والمواقف، والمهارات والسلوكيات، وأنماط الحياة. كما هدفت دراسة كوستر (Koester, 2013) إلى تسليط الضوء على جامعة Ball

State (BSU)كمؤسسة رائدة في أنشطة الاستدامة، وذلك من خلال دراسة تاريخية مع التركيز على الجوانب التنظيمية. وكان من أبرز النتائج: أنه يمكن لمجتمعات التعلم الرسمية -ومن بينها الكليات والجامعات -أن تدمج بسهولة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الممارسات التشغيلية اليومية، وعروض المناهج الدراسية بالكلية أو الجامعة.

ويلتقي هذا البحث مع الدراسات السابقة في التأكيد على أهمية الاقتصاد الأخضر، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بمكوناتها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك المواضيع المتعلقة بالتعليم خاصة الجامعي، ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من حيث بيئة التطبيق، وأفراد عينة البحث، والمنهجية، والأساليب الإحصائية المستخدمة، وقد استفادت الباحثتان من الدراسات السابقة في الإطار النظري باعتبارها نقطة انطلاق يبنى عليها في معالجة المشكلة الحالية، وفي بناء أداة البحث، وتفسير نتائجه.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها من الدراسات القليلة التي تناولت الاقتصاد الأخضر في بلدان عربية، وخاصة مجتمع المملكة العربية السعودية، كما أنها الدراسة الأولى -على حد علم الباحثتان - التي تناولت الاقتصاد الأخضر بجامعات المملكة .

- **الإطار النظري**:

مما لا شك فيه أنه خلال السنوات الماضية تلاحقت مجموعةٌ من الأزمات العالمية، مما أدى إلى بروز توجهات جديدة، من بينها: ارتفاع أسعار الطاقة والمحروقات ذات الأصل الأخضري، والتغيرات المناخية ومضاعفاتها الكارثية على الإنسان، والتنوع البيولوجي، وانخفاض منسوب المياه، خاصة الصالح للشرب، بالإضافة إلى الأزمات المالية الاقتصادية التي عُرفت بالكساد الكبير، والذي انعكس أثره على بناء النظم الاقتصادية الحالية؛ مسببة مخاطر جمة، خاصة على الدول الأخذة في النمو. وعليه أخذ الاهتمام يتزايد على المستوى الدولي بأوضاع البيئة، وما يرتبط بها من أهمية سيادة الاقتصاد الأخضر، وبناءً على هذه الاهتمامات برزت العديد من المؤشرات التي تعكس الأداء الأخضر للاقتصاد من خلال ما يرتبط بها من تربة، أو هواء، أو مياه (الكواز، ٢٠١٤، ٢).

وفي البداية كان الاهتمام بالاقتصاد الأخضر باعتباره نشاطًا اقتصاديًا صديقًا للبيئة، وأحد سبل تحقيق التنمية المستدامة، ويُعد الاقتصاد الأخضر أحد النماذج الجديدة للتنمية الاقتصادية السريعة النمو، وهو يقوم أساسًا على المعرفة الجيدة للبيئة، وأهم أهداف الاقتصاد الأخضر تتمثل في معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية، والنظام البيئي الطبيعي (أبو السعد وآخرون، ٢٠١٧، ١).

- **المبحث الأول: الاقتصاد الأخضر... مفاهيم ومبادئ**:

من الهام توضيح أن كلمة الأخضر تشير إلى كل ما يتواجد في البيئة، بشرط أن يكون صديقا لها، ولا يسبب أية ملوثات لعناصر البيئة الأخرى، أو يؤدي إلى تضررها (أبو السعد وآخرون، ٢٠١٧، ص٢٢).

ويعرف الاقتصاد الأخضر بأنه: اقتصاد الطاقة النظيفة، والذي يحسن نوعية البيئة بالعمل على خفض انبعاث الغازات الحرارية، ويقلل من التأثيرات على البيئة؛ نظرًا لحسن استخدام الموارد الطبيعية (Chapple, 2008, p.1). أي: إنه ذلك الاقتصاد الذي توجد فيه نسبة صغيرة من الكربون، ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة.

وتُعرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي، الاقتصاد الأخضر بأنه: "استراتيجية تقوم على استدامة النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل اللازمة للحد من الفقر في مواجهة تفاقم قلة الموارد، وأزمة المناخ" (UNESCAP, 2012, P.7). كما يُعرف الاقتصاد الأخضر بأنه: "ضمان تواصل واستمرار الثروات الطبيعية، وتوفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهية المجتمعات، ولتحقيق ذلك يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار، مما يدعم النمو المطرد، ويتيح فرصًا اقتصادية جديدة" (INDICATORS & OECD, 2011, P.9).

وفي ضوء ما سبق عرضه من تعريفاتٍ، يمكن استنتاج ما يلي:

- إن مفهوم الاقتصاد الأخضر ليس مرادفا أو بديلا لمفهوم التنمية المستدامة، فالاقتصاد الأخضر هو وسيلة للوصول إلى الاستدامة البيئية، والتنمية الاجتماعية.
- يقوم الاقتصاد الأخضر على التحول من الاقتصاديات التي تعتمد على الطاقة عالية الكربون، مع ما لها من تأثيراتٍ على البيئة، إلى الاقتصاديات منخفضة الكربون، أو ما يسمى الطاقة النظيفة، مع ما تحمله من رفاهيةٍ اجتماعية.
- يعتمد الاقتصاد الأخضر على ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، واستخدام الموارد بكفاءة.

كما يمكن من خلال مفاهيم الاقتصاد الأخضر السابق عرضها، تبين مجموعة من الأبعاد التي تضمنتها تلك المفاهيم:

- البعد البيئي: حيث يعمل الاقتصاد الأخضر على الاستدامة البيئية من خلال الحفاظ على الموارد، وتقليل المخاطر الناتجة عن التلوث، والانبعاث الحراري، واستخدام أدوات ووسائل نظيفة صديقة للبيئة.
- البعد الاقتصادي: فالاقتصاد الأخضر جاء ليحدث تغييرًا جوهريًا في نوع الاقتصاد التقليدي، والذي يتصف بأنه اقتصادٌ بنى نظرًا لما يخلفه من درجاتٍ عالية من التلوث.
- البعد الاجتماعي: حيث يوفر الاقتصاد الأخضر عدالة في توزيع الموارد، وبالتالي يقلل من نزوح السكان من مناطق إلى أخرى، كما يرقي بذوق الأفراد، وينمي ممارسات سلوك المواطنة الإيجابية.
- البعد المؤسسي: بتوجيه مختلف مؤسسات المجتمع نحو الإسهام في تحقيق الاستدامة بترشيد استهلاك الموارد، وتقليل استخدام الطاقة ذات الأثر السلبي على البيئة والمناخ.

ومن خلال الأبعاد السابقة يمكن القول: إن الاقتصاد الأخضر يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها: (خضر، ٢٠٠٩: ١٥؛ جمال الدين وآخرون، ٢٠١٤: ٤٣٨ برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، ٢٠١١: ٣ -٦) تحويل الاقتصاد من الصورة البنية إلى الصورة الخضراء ذاتٍ الأثر الإيجابي على البيئة، والعمل على عدالة توزيع الموارد بين البشر؛ وصولا نحو تحقيق التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإدراك قيمة رأس المال الطبيعي، والاستثمار فيه بمختلف جوانبه المائية والزراعية والبشرية والمناخية، وخلق فرص عمل جديدة تدعم المساواة الاجتماعية، وتحد من مشكلة الفقر، وتضمن الأمن الغذائي، وتحقق رفاهية الإنسان، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وغيرها من الموارد، والعمل على توفير حياة حضارية مستدامة رغم الزيادة في السكان، وأخيرًا تتمثل الغاية النهائية من الاقتصاد الأخضر في تحقيق اقتصاد يفوق في عوائده العوائد من الاقتصاد البني، وإن كان تحقيق ذلك يتطلب جهودًا طويلة المدى.

وتظهر الأهداف السابق الإشارة إليها الدواعي والمبررات التي تقف وراء توجه المجتمع العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، خاصة إن الانتقال إلى التنمية الخضراء هو حدثًا ليس سهلا، ولا يمكن الانتقال إليه بسهولة؛ بل هو عملية طويلة وشاقة توجهها رؤية سياسية؛ وقد جاء التفكير في التحول نحو الاقتصاد الأخضر نتيجة أزمات اقتصادية عالمية، اتسمت بالشدة والتأثير على معظم بلاد العالم؛ كالأزمات المالية، والغذائية، والمناخية التي تفاقمت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي نتج عنها خسارة الكثير من الوظائف والدخول.

بالإضافة إلى انتباه المجتمع العالمي إلى تعاظم المخاطر البيئية المرتبطة بالنمو الاقتصادي إذا استمر إهمال النظر إلى كلفته السلبية على البيئة، وإلى ندرة الموارد الطبيعية، وأن النظم الاقتصادية الحالية ستؤدي إلى إضرار شديد لموارد البيئة، كذلك انتبه إلى تبعية الطاقة للاقتصادات المتقدمة والقائمة على استغلال مصادر الطاقة الموجودة خارج حدودها الإقليمية، وكثير منها بلدان فقيرة، وغالبًا ما تكون هذه المصادر غير متجددة، ومن ثم تتضرر الدول الأخرى بشكل كبير، وعليه ينظر الاقتصاد الأخضر أيضًا إلى العدالة الاجتماعية، والرفاه الإنسـاني، إلى جانب نظرته البيئية (زياني وشكراني، ٢٠١٦، ص٩١ -٩٢؛ جمال الدين، ٢٠١٧: ٥).

وعليه يمكن استخلاص أهمية الاقتصاد الأخضر، والتي تتمثل في: الحفاظ على النظم البيئية والتي تضررت كثيرًا منذ الثورة الصناعية، وفي تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وخاصة في جودة الحياة الآمنة والنظيفة، والأعلى في معدل الرفاهية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة، ونوعيات جديدة من الوظائف المرتبطة بالأنشطة الخضراء، والتي يؤمل أن تتجاوز الاقتصاديات البنية ولو على المدى الطويل، ومن ثم سعت كثير من الدول إلى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، سواء جزئيًا أو كليًا.

وربما هذا هو ما حدى بالمؤسسات -ومنها الجامعية -إلى اتباع أحد مسارين، أو الجمع بينهما؛ للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وهذين المسارين هما: (الإسكوا، ٢٠١١، ص٦)

- تبني مشروعات خضراء، تأخذ في اعتبارها البعد البيئي في كافة مراحل إنجاز المشروع.
- مراجعة الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك، بحيث يتم تحسين أدائها البيئي.

إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار تعدد التحديات التي تواجه الدول والمؤسسات عند انتقالها نحو الاقتصاد الأخضر، سواء جزئيًا أو كليًا، ومن أبرز تلك التحديات أن: (الموسوي وكاظم، ٢٠١٣، ص١٨٠)

- التوجه نحو الاقتصاد الأخضر هو خيارٌ مكلف، خاصةً على المدى القصير والمتوسط؛ حيث يتوقع أن تظهر نتائجه الربحية على المدى الطويل.
- نقص الموارد، سواء كانت مادية، أو بشرية، أو تكنولوجية، قد يؤخر تنفيذ الأنشطة والمشروعات الخضراء.
- الأخذ بالاقتصاد الأخضر لا يعني أن كافة مشاكل الإضرار بالبيئة سوف يتم حلها تمامًا، وإنما ما يحدث هو خفض نسب الإضرار بالبيئة.
- كثير من المشكلات البيئية هي مشكلات عالمية، لا تستطيع الدول أو المؤسسات منفردة السيطرة عليها؛ فحل تلك المشكلات يتطلب تكاتف دولي.
- التحقق من نتائج وعوائد الأنشطة الخضراء صعب، وبخاصةٍ على المستوى المحلي.

يتضح مما سبق عرضه أن مفهوم الاقتصاد الأخضر قد يتسع أو يتم قصره على جوانب محددة، تبعًا لاهتمامات الجهة المعنية به، وتبعًا -أيضًا -لقدراتها في إحداث التغيير.

- **المبحث الثاني: الاقتصاد الأخضر بالجامعات المعاصرة**

ظهر توجه المجتمع الدولي نحو الاقتصاد الأخضر مِن خلال العديد من المؤتمرات الدولية والتي بدأت بقمة الأرض في ستوكهولم عام (١٩٧٢)، وكان آخرها قمة الأرض ريو (٢٠١٢)، والتي ركزت بشكل رئيس على (الاقتصاد الأخضر)، وسعت نحو ضمان حماية البيئة للوصول إلىً المستقبل المستدام، وإلى وضع استراتيجيات للحد من الفقر، والنهوض بالعدالة الاجتماعية (أبو السعد وآخرون، ٢٠١٧، ص٢).

ونظرًا لأن نُظم التعليم هي أداة المجتمع لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها أصبح واجبًا على هذه النُظم أن تنتهج سياسات من شأنها أن تدعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بتوفير أنظمة تعليمية، وتدريبة تلبي احتياجاته من المهارات اللازمة لسوق العمل.

وعلى المؤسسات الجامعية عند التوجه نحو الاقتصاد الأخضر أن تراعي أن: (Kink, 2011: 187-188)

- غياب المعايير يبطئ من التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- التغيير يجلب معه مقاومة.
- تغيير وجهاتٍ النظر التقليدية تجاه الوظائف أصبح ضرورة.
- تقديم وصفا للوظائف الخضراء يضمن تحقيق منافع إيكولوجية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحويل الوظائف الحالية إلى وظائف مستدامة في المستقبل.

وصنف الوظائف الخضراء إلى ثلاث فئات متميزة، وهي: (Goods. 2013:17) (الأخضر الفاتح، ومتوسطة الخضار، والأخضر الغامق)، وتعمل الوظائف الخضراء الفاتحة على الحد من الفوضى البيئية؛ باستصلاح الأراضي، والاستعادة الإيكولوجية، ومكافحة التلوث، أما الوظائف متوسطة الخضار؛ فتستهدف كلا من البيئة والعمل معًا، وتشمل الوظائف المرتبطة بالطاقة المتجددة والحد من الانبعاثات، بينما تحمل الوظائف ذات اللون الأخضر الغامق رؤية مسؤولة إيكولوجيًا، كما أنها وظائف مرغوبة اجتماعيًا، ومفيدة ثقافيًا، وذات تأثير أخلاقي، ووجود هذه الوظائف يتطلب تحولا اجتماعيًا، وليس فقط نموًا اقتصاديًا، أو إصلاحًا بيئيًا.

وعليه ظهرت جامعات صديقة للبيئة وفق تصنيف أصدرته جامعة إندونيسيا؛ لقياس مدى التزام الجامعات بتطوير بنية تحتية صديقة للبيئة، من خلال ستة معايير، هي: البيئة والبنية التحتية (١٥٪)، والطاقة وتغير المناخ (٢١٪)، وإدارة النفايات (١٨٪)، وإدارة المياه (١٠٪)، والنقل الصديق للبيئة (١٨٪)، وتعليم التخصصات ذات الصلة بالبيئة (١٨٪) (التصنيف العالمي للجامعات الخضراء، ٢٠١٥). كما تكونت شبكات من الجامعات الخضراء (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٥)؛ لتحسين استدامة الحرم الجامعي بدمج الاستراتيجيات البيئية، بالإضافة إلى تطوير المناهج واستراتيجيات التعليم، والتدريب وتعزيز اندماج الطلاب في الأنشطة البيئية داخل الجامعة وخارجها.

- **تجربة جامعة** (Ball State University (BSU: (Koester: 2013,37-42)

جامعة (BSU) مؤسسة رائدة في دعم الاقتصاد الأخضر، حيث تدمج الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الممارسات التشغيلية اليومية بالجامعة، وفي المناهج الدراسية، كما تقدم الأفكار للمجتمع المحلي حول نظم الطاقة المتجددة وتساعده على تنفيذها.

كانت البداية عام (١٩٩٩)، بدمج الاستدامة ومحو الأمية البيئية في التدريس والبحث ومختلف عمليات تشغيل الجامعة؛ وفي الخطة الاستراتيجية (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) أعلنت الجامعة مسئوليتها عن توفير تعليم يقدر الاستدامة البيئية"، وفي عام (٢٠٠٦) أعدت الجامعة خطة طويلة المدى؛ للقضاء على الاحتباس الحراري والانبعاثات الغازية باعتماد أفضل الممارسات للعمليات اليومية وفي التعليم والبحث، وفي عام (٢٠٠٩) أصبحت الجامعة عضوًا في نظام تقييم التوجه نحو الاستدامة (STARS). وفي الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٧ -٢٠١٢)، كلفت الجامعة كل وحدة تنظيمية داخلها بوضع خطة استدامة على مستوى الوحدة تصنف إلى

أهداف قصيرة المدى وأخرى طويلة الأجل بالاستعانة بإطار التخطيط (STARS)، وبمرور الوقت أصبح التخطيط الاستراتيجي للجامعة، والتخطيط الإجرائي للوحدات التنظيمية داخلها متكاملين فيما يتعلق بالمناخ، كما يوفران أساسا للتعليم والبحث.

ومن الأساليب المبتكرة التي اتبعتها الجامعة: لوحات بيانات الأداء؛ لرصد ومراقبة الأداء التشغيلي للمباني والحرم الجامعي، ولإعلام الطلاب وأعضاء هيئة تدريس والإداريين بتدفقات الموارد اليومية، أيضا تميزت الجامعة بحرم جامعي صديق للبيئة، يستفيد من ضوء النهار، وطاقة حرارة الأرض. كما تميزت بربط الجامعة بشركاء غير ربحيين لـ "بناء مجتمع أفضل ممتد لفترة طويلة".

في ضوء ما سبق نتبين أن هناك جهوداً ممتدةً لسنوات طويلة لجامعات عالمية؛ للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، تبنتها قيادة جامعية واعية بالسياق العالمي، والتغيرات والأزمات التي تستوجب التدخل؛ للإسهام في التقليل من حدتها.

- **المبحث الثالث: رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:**

رغبة من المملكة العربية السعودية في اللحاق بركب التقدم بمواكبة التوجهات العالمية؛ سعت المملكة لوضع رؤية شاملة لكافة أبعاد المجتمع، ويمثل الاقتصاد أحد أبرز أبعاد تلك الرؤية.

وتتضمن رؤية المملكة ثلاثة محاور رئيسة، ويتعلق المحور الثاني منها ببناء اقتصاد مزدهر من خلال: فرص مثمرة، واستثمار فاعل، وتنافسية جاذبة، وموقع مستقل (الموقع الرسمي لرؤية المملكة ٢٠٣٠؛ Saudi Vision 2030, 2016, 13). ويمكن القول: إنها أبعاد تتلاقى مع فكر الاقتصاد الأخضر وفلسفته.

ومع سعي المملكة لتحقيق هذه الرؤية؛ عملت على وضع عددٍ من الأهداف الاستراتيجية؛ لتحقيق الاقتصاد المزدهر؛ تمثلت في: تنمية وتنويع الاقتصاد، وزيادة معدلات التوظيف. ويتأتى تنويع الاقتصاد عن طريق: تعظيم القيمة المتحققة من قطاع الطاقة، وإطلاق قدرات الصناعات غير النفطية وتنمية المهارات المرتبطة بها (Saudi Vision 2030, 2016, 42-43)؛ مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠١٦أ: ١٠).

ويتحقق زيادة معدلات التوظيف عن طريق: تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل، وإتاحة فرص العمل للجميع، (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠١٦أ: ٢٩)، وينبثق من هذا الهدف الاستراتيجي أهدافا استراتيجية أصغر وأكثر تفصيلا، أهمها: تعزيز ودعم ثقافة الابتكار، وريادة الأعمال.

وتجاوبًا مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، وسعيًا لوضعها موضع التنفيذ في واقع المجتمع؛ اعتمد مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية في جلسته المنعقدة يوم الاثنين، الموافق (٢٧ رجب، ١٤٣٨هـ) قائمة تضم (١٢) برنامجا لتحقيق الرؤية، وكان من أهمها:

(Visions 2030, 2016, p.45-68) برنامج التحول الوطني، والذي يقوم على إحداث تغيير وتحديث في نظام التعليم بعامة، والتعليم الجامعي بخاصة، بما يدعم الرؤية الحالية للمملكة.

وبالاطلاع على محاور برنامج التحول الوطني؛ يلاحظ أن بعض جوانبه ذو صلة وثيقة بالاقتصاد الأخضر، فهو داعم له ويؤدي إليه، ومن ذلك المحور الخاص بالحد من التلوث بمختلف أنواعه، وحماية البيئة من الأخطار، وحماية المناطق الطبيعية، وضمان تحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز استدامة الاقتصاد الوطني.

وتعد جامعات المملكة إحدى الجهات التنفيذية المعنية بتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومنوطٌ بها أن تسهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وفق برنامج التحول الوطني، وعليه يجب أن يكون متضمنًا في الخطط الاستراتيجية لجامعات المملكة، وكذلك في خططها التشغيلية محاور برنامج التحول الوطني ذات الصلة بعملها، مثل: الإسهام في حماية البيئة الطبيعية، والسعي لتحقيق التنمية وضمان الأمن الغذائي، واستدامة الموارد المائية، وتعزيز استدامة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الوظائف الثلاثة الرئيسة للجامعة، وهي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

ولاتزال تطبيقات مفهوم الاقتصاد الأخضر بالجامعات العربية ومنها جامعات المملكة العربية السعودية محدودة ومتواضعة، حيث أظهر تصنيف الجامعات الخضراء الصديقة للبيئة أن الجامعات العربية تقع في أواخر تصنيف تلك الجامعات والذي حلت في موقع متأخر منه جامعة واحدة فقط من المملكة العربية السعودية؛ هي جامعة الملك عبد العزيز في المركز (٢٠٣) (التصنيف العالمي للجامعات الخضراء، ٢٠١٥).

وعليه يبدو أن استمرار اعتماد الجامعات السعودية على المناهج التقليدية التي تعد للوظائف المرتبطة بالوقود الأحفوري ، وعدم تبني مفهوم الحرم الجامعي الأخضر يضعف من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر.

- **منهجية البحث وإجراءاته**:

- **منهج البحث**:

تم استخدام المنهج الوصفي وفق الأسلوب المسحي؛ لمناسبته لأغراض البحث الحالي.

- **مجتمع وعينة البحث**:

تكون مجتمع البحث من جميع القيادات الأكاديمية في جامعات (الملك عبد العزيز، الملك سعود، الملك فيصل، وتبوك)، وعددهم (١١١٥) قائدٍ، وتم تطبيق البحث على عينة عشوائية طبقية لمراعاة متغيري الجامعة والجنس، تمثل ما نسبته (٣٠٪) من حجم المجتمع، وبلغت (٣٣٥) قائدٍ. وتم توزيع الاستبانة إلكترونيًّا ويدويًّا على عينة البحث، استجاب منهم (٣١٣) قائدٍ، وبنسبة استجابة (٩٣,٤٪) من إجمالي العينة، وفق التوزيع المبين بالجدول (١)

الجدول (١) توزيع عينة البحث، حسب متغيرات الجنس، وسنوات الخبرة في العمل القيادي، والجامعة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	١٦٧	٥٣,٣٥٪
	أنثى	١٤٦	٤٦,٦٥٪
	المجموع	٣١٣	١٠٠٪
سنوات الخبرة في العمل القيادي	أقل من سنتين	٣٣	١٠,٥٤٪
	من سنتين إلى أقل من خمس سنوات	١٥٣	٤٨,٨٨٪
	خمس سنوات فأكثر	١٢٧	٤٠,٥٨٪
	المجموع	٣١٣	١٠٠٪
الجامعة	الملك سعود	٤٤	١٤,٠٦٪
	الملك فيصل	١٠١	٣٢,٢٧٪
	الملك عبد العزيز	٩٧	٣٠,٩٩٪
	تبوك	٧١	٢٢,٦٨٪
	المجموع	٣١٣	١٠٠٪

- **أداة البحث**:

تم تصميم استبانة اشتملت على: البيانات الأولية لأفراد عينة البحث، ثم محورين، يقيس الأول دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، وعدد عباراته (٢٤) عبارة، موزعة في ثلاثة مجالات، ويقيس المحور الثاني المعوقات التي تحد من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، وعدد عباراته (١٨) عبارة، موزعة في مجالين.

- **صدق وثبات أداة البحث**:

عُرضت الأداة بصورتها الأولية على عددٍ من المحكمين في الجامعات السعودية في تخصصات مختلفة، وتم الأخذ بآرائهم المحكمين وإجراء التعديلات الضرورية في ضوء الملاحظات التي أبدوها.

في حين تم قياس ثبات الأداة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا "Cronbach's alpha"، وأشارت النتائج إلى أن معاملات الثبات لمحوري أداة البحث ومجالاتهما تراوحت بين (٠,٨٣٣ -٠,٩٤٢)، وعليه يمكن القول أن أداة البحث تتمتع بثبات عالي.

- **المعالجة الإحصائية**:

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات؛ حيث تم استخدام الإحصاء الوصفي للإجابة عن السؤالين الأول والثاني، وتمثل في استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية. وللإجابة عن سؤال البحث الثالث؛ تم استخدام الإحصاء الاستدلالي، والمتمثل في تحليل التباين الثلاثي المتعدد (3-Way MANOVA)، وتحليل التباين الثلاثي (3-Way ANOVA) بدون تفاعل؛ للكشف عن دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة البحث في ضوء متغيرات الجنس، سنوات الخبرة في العمل القيادي، الجامعة، كما تم اللجوء إلى اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية؛ للكشف عن مصدر تلك الفروق.

- **نتائج البحث وتفسيرها:**

- **النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: "ما دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؟**

الجدول (٢) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر بشكل عام

الترتيب	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى دور القيادات
١	مجال التدريس	٣,٧١	٠,٦٤	كبير
٢	مجال البحث العلمي	٢,٧٣	٠,٨٥	متوسط
٣	مجال خدمة المجتمع	٢,٦٩	٠,٨٥	متوسط
دور القيادات الجامعية (الكلي)		٣,١٧	٠,٥٤	متوسط

تشير النتائج الواردة في الجدول (٢) إلى أنَّ دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، جاء بمستوى متوسط، وبمتوسط حسابي (٣,١٧)، وبانحراف معياري (٠,٥٤). وجاء مجال التدريس في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي (٣,٧١)، وانحراف معياري (٠,٦٤) وبمستوى كبير، وجاء مجال البحث العلمي في الترتيب الثاني، بمتوسط حسابي (٢,٧٣)، وانحراف معياري (٠,٨٥) وبمستوى متوسط، وجاء مجال خدمة المجتمع في الترتيب الثالث والأخير، بمتوسط حسابي (٢,٦٩)، وانحراف معياري (٠,٨٥)، وبمستوى متوسط.

أما بالنسبة لنتائج عبارات كل مجال فجاءت النتائج على النحو التالي:

- **دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال التدريس:**

الجدول (٣) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للاستجابات على مجال التدريس، مرتبة تنازليًا

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	١	يتم استقطاب أعضاء هيئات التدريس من ذوي الكفاءات العالية في مهارات التدريس.	٣,٩٥	٠,٧٧	كبير
٢	٢	تعمل القيادات الجامعية على تحديث وتطوير المناهج؛ بغية تلبية احتياجات سوق العمل من المعارف، والمهارات الخضراء.	٣,٩١	٠,٦٧	كبير
٣	٥	تعمل القيادات الجامعية على أن يُحدث التدريس بالجامعة تغييرات سلوكية، واتجاهات إيجابية لدى الطلاب نحو الاستدامة البيئية.	٣,٧٥	٠,٧٨	كبير
٤	٣	تعمل القيادات الجامعية على أن ينحو التعليم بالجامعة نحو تعزيز الاستخدام العادل، والمستدام للموارد الأساسية، كالمياه، والهواء، والطاقة.	٣,٧٣	٠,٧٩	كبير
٥	٤	تحرص القيادات الجامعية على إظهار مسؤوليتها تجاه البيئة في كافة ممارساتها التعليمية.	٣,٧٢	٠,٨٠	كبير
٦	٧	تعمل القيادات الجامعية على أن تُكسب أساليب التدريس بالجامعة الطلاب القدرة على حل المشكلات البيئية.	٣,٧٢	٠,٨١	كبير
٧	٩	تستفيد القيادات الجامعية من مجتمعات التعلم التي يتم فيها تبادل الخبرات بين جميع فئات المجتمع في دعم عملية التدريس.	٣,٦٩	٠,٨١	كبير
٨	٦	تتخذ القيادات الجامعية إجراءات لتتوافق مخرجات التعلم مع المعايير المهنية للوظائف الخضراء.	٣,٦٧	٠,٨٣	كبير
٩	٨	تحرص القيادات الجامعية على أن يُنمي التدريس بالجامعة قدرة الطلاب على نقد الممارسات السلبية تجاه البيئة.	٣,٦٦	٠,٨١	كبير
١٠	١٠	توفر القيادات الجامعية فرصًا للتدريب التحويلي نحو الوظائف الخضراء.	٣,٥٣	٠,٨٨	كبير
١١	١١	تستحدث القيادات الجامعية برامج علمية، تهتم بالاقتصاد الأخضر، وخاصةً بالأقسام التطبيقية.	٣,٥٢	٠,٩٢	كبير
المتوسط العام			٣,٧١	٠,٦٤	كبير

يوضح الجدول (٣) أن استجابات عينة البحث لمجال التدريس، جاءت بمستوى كبير، بمتوسط حسابي (٣,٧١)، وبانحراف معياري (٠,٦٤). وبالنسبة للعبارات فقد جاءت جميعها بمستوى كبير، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات مابين (٣,٥٢)، و(٣,٩٥)، وتراوحت الانحرافات المعيارية لها مابين (٠,٦٧)، و(٠,٩٢)، مما يشير إلى تقارب وتوافق استجابات أفراد العينة حول المستوى الكبير لدور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر بمجال التدريس.

- **دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال البحث العلمي:**

الجدول (٤) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للاستجابات على مجال البحث العلمي، مرتبة تنازليًا

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	١٢	تهتم القيادات الجامعية بتطوير البحوث العلمية في مجال الاقتصاد الأخضر.	٢,٧٨	٠,٩٧	متوسط
٢	١٣	تنشئ القيادات الجامعية مراكز بحثية تابعة للجامعة، هدفها تطبيق مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر.	٢,٧٤	٠,٩٥	متوسط
٣	١٦	تهتم القيادات الجامعية بالبحوث التطبيقية المتعلقة بقضايا الاقتصاد الأخضر، كالطاقة الخضراء، والتلوث، والتخلص من النفايات	٢,٧٣	٠,٩٥	متوسط
٤	١٥	تهتم القيادة الجامعية بعلاقات التعاون بين الجامعة والجامعات الأجنبية حول تطبيقات الاقتصاد الأخضر؛ لتحقيق التنمية المستدامة.	٢,٧٢	٠,٩٦	متوسط
٥	١٧	تسوق القيادات الجامعية البحوث والابتكارات العلمية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر؛ لتستفيد منها الشركات، والمصانع ذات العلاقة.	٢,٧١	٠,٩٥	متوسط
٦	١٤	تنشأ القيادات الجامعية روابط قوية مع شبكات الاقتصاد الأخضر المحلية والدولية.	٢,٧٠	٠,٩٦	متوسط
		المتوسط العام	٢,٧٣	٠,٨٥	متوسط

يشير الجدول (٤) إلى أن استجابات عينة البحث لمجال البحث العلمي، جاءت بمستوى متوسط، وحصلت على متوسط حسابي (٢,٧٣)، وبانحراف معياري (٠,٨٥). وبالنسبة للعبارات فقد جاءت جميعها بمستوى متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات مابين (٢,٧٠)، و(٢,٧٨)، وتراوحت الانحرافات المعيارية للعبارات ما بين (٠,٩٥) و (٠,٩٧)، مما يشير إلى تقارب وانسجام استجابات أفراد العينة حول المستوى المتوسط لدور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية بمجال البحث العلمي.

- **دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجال خدمة المجتمع:**

الجدول (٥) المتوسطات ، والانحرافات المعيارية للاستجابات على مجال خدمة المجتمع، مرتبة تنازليًا

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	٢٢	تعقد القيادات الجامعية دوراتٍ تدريبية مع مختلف مؤسسات المجتمع؛ بهدف المساهمة في نشر الثقافة الخضراء.	٢,٧٢	٠,٩٥	متوسط
٢	٢٠	تتيح القيادات الجامعية للشركات والمؤسسات الصناعية الاستفادة من تجهيزاتها المادية في دراسة تأثيرات أنشطها على البيئة.	٢,٧٢	٠,٩٦	متوسط
٣	١٩	تقيم القيادات الجامعية أداء مؤسسات المجتمع تجاه البيئة.	٢,٧١	٠,٩٨	متوسط
٤	١٨	تعقد القيادات الجامعية شراكاتٍ مجتمعية مع الجهات ذات العلاقة؛ لتيسير التحول نحو الاقتصاد الأخضر.	٢,٧٠	٠,٩٤	متوسط
٥	٢١	تعزز القيادات الجامعية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع من خلال إقامة ندواتٍ، وملتقياتٍ علمية في مجال الحفاظ على البيئة.	٢,٧٠	٠,٩٨	متوسط
٦	٢٣	تستعين القيادات الجامعية بالشبكات والشراكات؛ لتغذية أجندة بحوثها في المهارات الخضراء.	٢,٦٦	٠,٩٦	متوسط
٧	٢٤	توفر قيادة الجامعة بكل كليةٍ وحدة تعنى بشؤون البيئة والطاقة.	٢,٦٢	٠,٩٩	متوسط
		المتوسط العام	٢,٦٩	٠,٨٥	متوسط

تبيّن النتائج في الجدول (٥) أن استجابات عينة البحث لمجال خدمة المجتمع، جاءت بمستوى متوسط، وحصلت على متوسط حسابي (٢,٦٩)، وبانحراف معياري (٠,٨٥). وبالنسبة للعبارات، فقد جاءت جميعها بمستوى متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات مابين (٢,٦٢)، و(٢,٧٢)، وتراوحت الانحرافات المعيارية للعبارات ما بين (٠,٩٤)، و (٠,٩٩)، مما يشير إلى تقارب وانسجام استجابات أفراد العينة حول المستوى المتوسط لدور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية بمجال خدمة المجتمع.

ويمكن تفسير النتيجة المتوسطة لدور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ - بشكل عام -، وفي مجالي البحث العلمي وخدمة المجتمع - بشكل خاص - إلى أن جهود الجامعات السعودية لتحقيق الاقتصاد الأخضر تُعدّ مِنَ الأمور الحديثة على الجامعات السعودية، وبالتالي لايزال اهتمام الجامعات نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر في هذه المجالات في بداياته، وقد يعود ذلك أيضًا إلى أن الجامعات السعودية لا زالت تركز في أداء وظائفها على الأمور المتصلة بالتحصيل العلمي للطلبة، على حساب وظائفها الأخرى المتصلة بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي،. كما أن دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في مجالي البحث العلمي وخدمة المجتمع، قد يحتاج إلى دعم مادي قد لا يتناسب مع الموازنة المخصصة لتحقيق الاقتصاد الأخضر، مما يجعل القيادات الجامعية لا تركز على تحقيق هذه الأدوار بمستوى كبير، خصوصا إذا علمنا أن المساهمة المادية من قبل هيئات المجتمع المحلي، لا زالت ضعيفة في دعم البحث العلمي وخدمات المجتمع المحلي الموجهة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، وهو الأمر الذي يحتاج إلى زيادة جهود الجامعات السعودية؛ لتعزيز ثقافة التعاون بين مؤسسات المجتمع المحلي والجامعات السعودية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، كما تؤكد هذه النتيجة أن القيادات الجامعية لا زالت ترى أن مهمة التدريس هي المسؤولية الأهم التي تقع على عاتقهم.

وتتفق نتيجة البحث الحالي مع دراسة تشاكرابورتي وآخرون (Chakraborty & Others, 2018) التي أظهرت أن التعليم يؤدي إلى ثقافة خضراء غير مستدامة، ومع دراسة لاروسي وآخرون (Laaroussi, et al., 2017)، التي توصلت إلى عدم وجود برامج تدريبية للطلاب حول مفاهيم الاقتصاد الأخضر، كما تتفق مع دراسة (البنوي ،٢٠١٥) التي توصلت إلى أن تبني المملكة العربية السعودية للاقتصاد الأخضر يسير على وتيرة بطيئة. في حين تختلف هذه النتيجة مع دراسة ميرغا - مينويو (Murga-Menoyo, 2014)، التي أظهرت أن هناك وعيًا كبيرًا لدى المهتمين بالتعليم الجامعي بأهمية تبني الجامعات للتنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر لتحقيق جودة الحياة.، وربما يرجع هذا إلى الاختلاف في مجتمع الدراسة، فجامعات إسبانيا جزء من جامعات الاتحاد الأوروبي والتي قطع شوطا كبيرا في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر ويعمل على توفير بيئة آمنة تحفظ الموارد الطبيعية وتحد من الانبعاثات الحرارية .

- **النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: "ما المعوقات التي تحد من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر"؟**

الجدول (٦) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للمعوقات التي تحد من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر بشكل عام

الترتيب	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعوقات
١	المعوقات المادية	٤,٢٤	٠,٦٧	كبير جدا
٢	المعوقات التنظيمية والإدارية	٣,٩٤	٠,٥٦	كبير
	المعوقات (الكلي)	٤,٠٧	٠,٥٠	كبير

تشير النتائج الواردة في الجدول (٦) إلى استجابات أفراد العينة حول المعوقات التي تحدُّ من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر بشكل عام، جاءت بمستوى كبير، وحصلت على متوسط حسابي (٤,٠٧)، وبانحراف معًياري (٠,٥٠). وقد جاءت المعوقات المادية في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٤,٢٤)، وانحراف معياري (٠,٦٧)، وبمستوى كبير جدًّا، وجاءت المعوقات التنظيمية والإدارية في الترتيب الثاني، بمتوسط حسابي (٣,٩٤)، وانحراف معياري (٠,٥٦)، وبمستوى كبير.

أما بالنسبة لنتائج عبارات كل مجال من مجالي المعوقات، فكانت النتائج على النحو الآتي:

- **- المعوقات التنظيمية والإدارية التي تحدُّ من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر:**

الجدول (٧) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للاستجابات على مجال لمعوقات التنظيمية والإدارية، مرتبة تنازليًا

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعيق
١	١٠	ضعف الشراكات مع مؤسسات المجتمع في تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر.	٤,٠٣	٠,٦٤	كبير
٢	٩	قلة تشجيع المبادرات المرتبطة بمفاهيم الاقتصاد الأخضر.	٤,٠٢	٠,٦٥	كبير
٣	٧	ضعف مراقبة الممارسات غير الخضراء في البيئة الجامعية.	٣,٩٨	٠,٦٣	كبير
٤	٨	ضعف ربط البحوث العلمية بقضايا الاقتصاد الأخضر.	٣,٩٨	٠,٦٤	كبير
٥	٦	انتشار الممارسات غير الخضراء في البيئة الجامعية.	٣,٩٦	٠,٦٣	كبير
٦	٥	غياب وحدات تنظيمية بالجامعة، تهتم بالاقتصاد الأخضر.	٣,٩٦	٠,٦٧	كبير
٧	٤	عدم وجود آليات محددة؛ لتطبيق برامج الاقتصاد الأخضر.	٣,٩٣	٠,٦٦	كبير
٨	١	غياب رؤية استراتيجية للجامعة، تتضمن مبادئ الاقتصاد الأخضر.	٣,٨٧	٠,٧٤	كبير
٨	٢	انفصال الجامعة عن قضايا الاقتصاد الأخضر، كالطاقة الخضراء، والتخلص من النفايات.	٣,٨٧	٠,٧٤	كبير
١٠	٣	ندرة الكفاءات الإدارية اللازمة لتحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر.	٣,٨١	٠,٦٩	كبير
		المتوسط العام	٣,٩٤	٠,٥٦	كبير

يوضح الجدول (٧) أن استجابات عينة البحث حول المعوقات التنظيمية والإدارية التي تحدُّ من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، جاءت بمستوى كبير، وحصلت على متوسط حسابي (٣,٩٤)، وبانحراف معياري (٠,٥٦). وبالنسبة للعبارات فقد جاءت جميعها بمستوى كبير، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات مابين (٣,٨١)، و(٤,٠٣)، وتراوحت الانحرافات المعيارية للعبارات ما بين (٠,٦٣)، و (٠,٧٤)، مما يشير إلى تقارب وانسجام استجابات أفراد العينة حول المستوى الكبير للمعوقات التنظيمية، والإدارية التي تحدُّ من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر.

وقد حلّ المعوِّق في العبارة (١٠) "ضعف الشراكات مع مؤسسات المجتمع في تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر" في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي (٤,٠٣)، وانحراف معياري (٠,٦٤)، وبمستوى كبير، في حين جاء المعوِّق في العبارة (٣) "ندرة الكفاءات الإدارية اللازمة لتحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر" في الترتيب الأخير، بمتوسط حسابي (٣,٨١)، وانحراف معياري (٠,٦٩)، وبمستوى كبير أيضًا.

- **المعوقات المادية التي تحد من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر:**

الجدول (٨) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للاستجابات على مجال المعوقات المادية، مرتبة تنازليًا

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعيق
١	١	ضعف الميزانية المخصصة لبرامج الاقتصاد الأخضر.	٤,٢٩	٠,٧٦	كبير جداً
٢	٨	اعتماد الجامعة على وسائل النقل والمواصلات التقليدية، التي تسهم في انبعاث الكربون.	٤,٢٧	٠,٧٦	كبير جداً
٣	٢	ندرة البرامج التثقيفية الخاصة بمفاهيم الاقتصاد الأخضر لمنسوبي الجامعة.	٤,٢٦	٠,٧٤	كبير جداً
٤	٦	عدم وجود وحدات جامعية متخصصة في التدريب على المهارات الخضراء.	٤,٢٥	٠,٧٥	كبير جداً
٥	٥	ضعف تمويل المشاريع الخضراء في الجامعة.	٤,٢٤	٠,٧٥	كبير جداً
٦	٤	ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لتوفير تقنيات تعلم خضراء.	٤,٢٣	٠,٨٠	كبير جداً
٧	٣	قلة أدوات التعليم الإلكتروني الصديقة للبيئة بالحرم الجامعي.	٤,١٨	٠,٧٨	كبير
٧	٧	قلة المباني الخضراء الصديقة للبيئة بالجامعة.	٤,١٨	٠,٧٨	كبير
		المتوسط العام	٤,٢٤	٠,٦٧	كبير جداً

تشير النتائج الواردة في الجدول (٨) إلى أن استجابات عينة البحث حول المعوقات المادية التي تحد من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، جاءت بمستوى كبير جدًّا، وحصلت على متوسط حسابي (٤,٢٤)، وبانحراف معياري (٠,٦٧). وبالنسبة للعبارات فقد تراوحت ما بين المستوى كبير جدًّا وكبير، وتراوحت الانحرافات المعيارية للعبارات ما بين (٠,٧٤)، و (٠,٨٠)، مما يشير إلى تقارب وتوافق استجابات أفراد العينة حول المستوى الكبير جدًّا والكبير للمعوقات المادية، التي تحدُّ من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر. وحلّ المعوِّق في العبارة (١) "ضعف الميزانية المخصصة لبرامج الاقتصاد الأخضر" في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي (٤,٢٩)، وانحراف معياري (٠,٧٦)، وبمستوى كبير جدًّا. في حين جاء كلٍ من المعوِّق في العبارة (٧) "قلة المباني الخضراء الصديقة للبيئة بالجامعة"، المعوِّق في العبارة (٣) "قلة أدوات التعليم الإلكتروني الصديقة للبيئة بالحرم الجامعي" في الترتيب الأخير، بمتوسط حسابي (٤,١٨)، وانحراف معياري (٠,٧٨)، وبمستوى كبير لكل منهما. وتُعد هذه النتيجة متوقعة حيث إن استمرار الجامعات السعودية في الاعتماد على المناهج القديمة، وعدم تبني مفهوم الحرم الجامعي الأخضر يضعف جهود دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، وبخاصةٍ أن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يزال حديث العهد في الجامعات العربية بشكل عام، حيث أظهر تصنيف الجامعات الخضراء صديقة البيئة أن الجامعات العرَبية تقع في أواخر تصنيف الجامعات الخضراء صديقة البيئة. إذ تبنت (١٤) جامعة فقط من (٩) دول عربية سياسات صديقة للبيئة، بحسب النتائج النهائية لتصنيف (Green Metri)، أو المقياس الأخضر العالمي؛ حيث دخلت جامعة

واحدة فقط من المملكة العربية السعودية في التصنيف العالمي، هي جامعة الملك عبد العزيز، والتي احتلت موقعًا متأخرًا في التصنيف، هو المركز (٢٠٣). https://www.al-fanarmedia.org/ar/2015/03

وترى الباحثتان أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ الهادفة إلى تأسيس مشاريع عملاقة في مجالات اقتصادية، واجتماعية، وتعليمية عديدة، تحتاج إلى قياداتٍ مؤهلة، وتوفير كافة الإمكانات المادية التنظيمية والإدارية لهذه القيادات، وتذليل المعوقات التي تحدُّ من دورها في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية، مع وجوب تطوير الخطط الجامعية لتحقيق الاقتصاد الأخضر، وهو ما تم تقديمه في الإجابة عن السؤال الثالث. وتتفق نتيجة البحث الحالي مع دراسة راو (Rao 2016)، والتي أظهرت وجود معوقات للتطبيق التعليم الأخضر في الجامعات، كنقص الوعي بالاقتصاد الأخضر لدى القيادات الإدارية بالجامعات، وقلة البحوث الأكاديمية التي تتناول الاقتصاد الخضر وتطبيقاته في التعليم العالي. كما تتفق مع دراسة (البنوي،٢٠١٥)، والتي أظهرت وجود معوقات نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية. ومع دراسة تيموثي(Timoothee,2013)، والتي أظهرت وجود معوقات رئيسة في تعليم الاقتصاد من أجل التنمية المستدامة.

- **النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث**: "**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية** ($\alpha \leq 0.05$) **بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، تبعًا لمتغيرات**: (**الجنس**، **سنوات الخبرة في العمل القيادي**، **والجامعة**)"؟

للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة البحث على دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر بشكل عام، تبعًا لمتغيرات: (الجنس، وسنوات الخبرة في العمل القيادي، والجامعة) تم تطبيق تحليل التباين الثلاثي (3-Way ANOVA)؛ والجدول (٩) يوضح ذلك.

الجدول (٩) نتائج تحليل التباين الثلاثي للكشف عن دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة حول دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر (الكلي)، تبعًا لمتغيرات: (الجنس، سنوات الخبرة في العمل القيادي، والجامعة).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "f" المحسوبة	مستوى الدلالة
الجنس	٠,١٣٠	١	٠,١٣٠	٠,٥٠١	٠,٤٧٩
سنوات الخبرة في العمل القيادي	٥,٣٩٣	٢	٢,٦٩٧	١٠,٣٦٧	◆٠,٠٠١
الجامعة	٧,٢٨٣	٣	٢,٤٢٨	٩,٣٣٢	◆٠,٠٠١

◆ دالة إحصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير النتائج في الجدول (٩) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات عينة البحث حول دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر بشكل عام (الكلي)، تعزى لمتغير الجنس؛ حيث بلغت قيمة (f) المحسوبة للفروق بين استجابات الذكور والإناث حول دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر بشكل عام (الكلي)، (٠,٥٠١)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

في حين أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات عينة البحث حول دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر بشكل عام (الكلي)، تعزى لمتغيري: (سنوات الخبرة في العمل القيادي، والجامعة)؛ حيث بلغت قيمة (f) المحسوبة للفروق بين فئات متغير سنوات الخبرة في العمل القيادي (١٠,٣٦٧)، كما بلغت قيمة (f) المحسوبة للفروق بين فئات متغير الجامعة (٩,٣٣٢)، وهما قيمتان دالتان إحصائيًا عند مستوى المحدد ($\alpha \leq 0.05$).

وللكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة البحث على مجالات دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، تبعًا لمتغيرات: (الجنس، وسنوات الخبرة في العمل القيادي، والجامعة) تم تطبيق تحليل التباين الثلاثي المتعدد (3-Way MANOVA)؛ والجدول (١٠) يوضح ذلك.

الجدول (١٠) نتائج تحليل التباين الثلاثي المتعدد لاستجابات العينة على المجالات موضوع البحث، تبعًا لمتغيرات: (الجنس، سنوات الخبرة في العمل القيادي، والجامعة)

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "f" المحسوبة	مستوى الدلالة
الجنس *Hotelling* = ٠,٣٤٢ = α ٠,٧٩٥	التدريس	٠,٠٣٠	١	٠,٠٣٠	٠,٠٧٤	٠,٧٨٦
	البحث العلمي	٠,٤٥٢	١	٠,٤٥٢	٠,٦٧٧	٠,٤١١
	خدمة المجتمع	٠,١٥٥	١	٠,١٥٥	٠,٢٣٦	٠,٦٢٨
سنوات الخبرة *Wilks' Lambda* = ◆٤,١٢٥ = α ٠,٠٠١	التدريس	٠,٩٣٠	٢	٠,٤٦٥	١,١٦٠	٠,٣١٥
	البحث العلمي	١١,٧٢٣	٢	٥,٨٦١	٨,٧٨٩	◆٠,٠٠٠
	خدمة المجتمع	١٤,٥٠٧	٢	٧,٢٥٤	١١,٠٤٨	◆٠,٠٠٠
الجامعة *Wilks' Lambda* = ◆٥,١٨٧ = α ٠,٠٠١	التدريس	٦,٦٦١	٣	٢,٢٢٠	٥,٥٤٤	◆٠,٠٠١
	البحث العلمي	١٢,١٤٧	٣	٤,٠٤٩	٦,٠٧١	◆٠,٠٠١
	خدمة المجتمع	١٥,٨٦٠	٣	٥,٢٨٧	٨,٠٥٢	◆٠,٠٠٠

◆ دالة إحصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير النتائج الواردة في الجدول (١٠) إلى أن قيمة (Hotelling) الجنس، قد بلغت (٠,٣٤٢)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، أي: إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، بمعنى أن دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ بمجالات التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع لا يختلف باختلاف الجنس.

وقد تعود هذه النتيجة إلى أن القيادات الجامعية (ذكورًا وإناثًا) يعملون في بيئات جامعية متشابهة، وفي نفس ظروف الحرم الجامعي، ويتعاملون مع ذات المناهج الدراسية، وإمكانات وأهداف البحث العلمي؛ حيث يتم توجيه معظم أنشطة وأدوار القيادات الجامعية من قبل إدارة الجامعات بغض النظر عن جنسهم، كما تتشابه الوظائف الأكاديمية والإدارية للقيادات الجامعية سواء كانوا ذكورا وإناثا في خطوطها العريضة ويتبعون جميعًا سياسات محددة.

كما أظهرت نتائج تحليل التباين الثلاثي أن قيمة (Wilks' Lambda) لمتغير سنوات الخبرة في العمل القيادي بلغت (٤,١٢٥)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، أي إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وبالنظر إلى النتائج

في الجدول (١٢) يُلاحظ أن الفروق بمجالي: (البحث العلمي، وخدمة المجتمع)، بمعنى أن البحث العلمي وخدمة المجتمع تختلف باختلاف عدد سنوات الخبرة في العمل القيادي.

كذلك أظهرت نتائج تحليل التباين الثلاثي أن قيمة (Wilks' Lambda) لمتغير الجامعة بلغت (٥,١٨٧)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، أي إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وبالنظر إلى النتائج في الجدول (١٠) يُلاحظ أن الفروق وجدت بالمجالات الثلاثة: (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع)، بمعنى أن دور القيادات في توجيه هذه المجالات الثلاث نحو الاقتصاد الأخضر تحقيقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠ يختلف من جامعة لأخرى بالجامعات التي تمثل عينة هذا البحث.

وللكشف عن مصدر الفروق بالنسبة لمتغيري: (سنوات الخبرة في العمل القيادي، والجامعة) تم إجراء مقارنات بعدية باستخدام طريقة "شيفيه" (Scheffe)، كما في الجدولين (١١)، (١٢).

الجدول (١١) نتائج المقارنات البعدية بطريقة (Scheffe)؛ للكشف عن مصدر الفروق، تبعًا لمتغير سنوات الخبرة في العمل القيادي

المجالات	سنوات الخبرة	$\bar{X}$	سنتين-أقل من خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر
			٢,٦٥	٢,٧٢
مجال البحث العلمي	أقل من سنتين	٣,١٧	◆٠,٥٢	◆٠,٤٥
	سنتين-أقل من خمس سنوات	٢,٦٥	–	٠,٠٧
			٢,٥٨	٢,٧٠
مجال خدمة المجتمع	أقل من سنتين	٣,١٦	◆٠,٥٨	◆٠,٤٦
	سنتين-أقل من خمس سنوات	٢,٥٨	–	٠,١٢
			٣,١١	٣,١٧
دور القيادات الجامعية (الكلي)	أقل من سنتين	٣,٤٥	◆٠,٣٤	◆٠,٢٨
	سنتين-أقل من خمس سنوات	٣,١١	–	٠,٠٦

◆ الفرق في المتوسطات الحسابية دال إحصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

أظهرت النتائج الجدول (١١) أن الفروق تبعًا لمتغير سنوات الخبرة في العمل القيادي، جاءت لصالح فئة الخبرة (أقل من سنتين)، وتعني هذه النتيجة أن القيادات الجامعية من ذوي الخبرة القليلة قيموا دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، بدرجةٍ تفوق زملاءهم من ذوي الخبرة المتوسطة والطويلة. وربما يعود السبب في هذه النتيجة إلى أن القيادات الجامعية من ذوي الخبرة القليلة هم غالبًا من رؤساء ومشرفي الأقسام، الذين يقع على عاتقهم الجانب التنفيذي في تحقيق أهداف الجامعة، ومنها: تحقيق الاقتصاد الأخضر، أو قد يعود السبب إلى أن القيادات ذوي الخبرة الطويلة والمتوسطة لديهم خلفية أكبر حول موضوع الاقتصاد الأخضر، والأدوار المطلوبة لتحقيقه؛ مما جعلهم يتشددون في تقييم ممارسة هذه الأدوار. ويبين الجدول (١٢) مصدر الفروق تبعًا لمتغير الجامعة، وأظهرت النتائج أن الفروق في الاستجابات

حول دور القيادات الجامعية (الكلي) جاءت بين أفراد العينة من جامعة تبوك من جهة وأفراد العينة من جامعتي الملك فيصل والملك عبد العزيز، ولصالح أفراد العينة من جامعتي الملك فيصل والملك عبدالعزيز.

الجدول (١٢) نتائج المقارنات البعدية بطريقة (*Scheffe*)؛ للكشف عن مصدر الفروق، تبعًا لمتغير الجامعة

المجالات	الجامعة		الملك فيصل	الملك عبدالعزيز	تبوك
		$\bar{X}$	٣,٨٦	٣,٧٦	٣,٥٠
مجال التدريس	الملك سعود	٣,٦٢	٠,٢٤	٠,١٤	٠,١٢
	الملك فيصل	٣,٨٦	–	٠,١٠	◆٠,٣٦
	الملك عبدالعزيز	٣,٧٦	–	–	٠,٢٦
مجال البحث العلمي		$\bar{X}$	٢,٦٧	٢,٩١	٢,٥١
	الملك سعود	٢,٨٣	٠,١٦	٠,٠٨	٠,٣٢
	الملك فيصل	٢,٦٧	–	٠,٢٤	٠,١٦
	الملك عبدالعزيز	٢,٩١	–	–	◆٠,٤٠
مجال خدمة المجتمع		$\bar{X}$	٢,٥٧	٢,٩٥	٢,٥٠
	الملك سعود	٢,٧٢	٠,١٥	٠,٢٣	٠,٢٢
	الملك فيصل	٢,٥٧	–	◆٠,٣٨	٠,٠٧
	الملك عبدالعزيز	٢,٩٥	–	–	◆٠,٤٥
دور القيادات الجامعية (الكلي)		$\bar{X}$	٣,١٩	٣,٣١	٢,٩٦
	الملك سعود	٣,١٦	٠,٠٣	٠,١٥	٠,٢٠
	الملك فيصل	٣,١٩	–	٠,١٢	◆٠,٢٣
	الملك عبدالعزيز	٣,٣١	–	–	◆٠,٣٥

◆ الفرق في المتوسطات الحسابية دال إحصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

أما مصدر الفروق الدالة إحصائيًا بالنسبة مجال التدريس، فقد جاء بين أفراد العينة من جامعة الملك فيصل وأفراد العينة من جامعة تبوك ولصالح أفراد العينة من جامعة الملك فيصل، وبالنسبة لمجال البحث العلمي، فقد جاءت الفروق الدالة إحصائيًا بين أفراد العينة من جامعة الملك عبد العزيز، وأفراد العينة من جامعة تبوك، ولصالح أفراد العينة من جامعة الملك عبدالعزيز، وبالنسبة لمجال خدمة المجتمع، فقد جاءت الفروق الدالة إحصائيًا بين أفراد العينة من جامعة الملك عبدالعزيز من جهة، وأفراد العينة من جامعتي فيصل وتبوك، ولصالح أفراد العينة من جامعة الملك عبدالعزيز.

وربما يعود السبب في هذه النتائج إلى أن جامعة تبوك إحدى الجامعات الناشئة بالمملكة ، أي أنها لا تزال في طور التحديثٍ والتطويرِ لبرامجها الجامعية، في حين أن جامعتي الملك عبدالعزيز والملك فيصل أقدم نسبًيا من حيث التأسيس، وربما تبنت هاتان الجامعتان خلال مسيرتهما ممارسات ذات علاقة بالاقتصاد الأخضر، وبخاصةٍ أن جامعة الملك عبد العزيز انضمت إلى التصنيف العالمي للجامعات الخضراء التي تتبع سياسات صديقة للبيئة.

- **التوصيات والمقترحات الإجرائية**:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج؛ يوصي البحث الحالي بما يلي:

- توجيه القيادات الجامعية بجامعات المملكة بالاهتمام إلى دعم المجتمع بثقافة الاقتصاد الأخضر، ويتحقق ذلك من خلال:
  - ✓ توفير وحدة بكل كلية وفرع للجامعة، تعنى بشؤن البيئة والطاقة النظيفة.
  - ✓ عقد الشراكات مع مؤسسات المجتمع في مجال دعم الاقتصاد الأخضر.
  - ✓ إقامة الندوات والملتقيات العلمية التي تعنى بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.
  - ✓ إشراك الجامعة في تقييم أداء مختلف مؤسسات المجتمع تجاه البيئة والمناخ.
  - ✓ وضع آليات لإتاحة مختبرات الجامعة، ومراكزها البحثية لمؤسسات المجتمع؛ لاختبار تأثير أنشطتها على البيئة والمناخ.
  - ✓ توفير برامج تثقيفية لمختلف فئات ومؤسسات المجتمع؛ لنشر مفاهيم الاقتصاد الأخضر، والتدريب على المهارات الخضراء.
- توجيه القيادات الجامعية بالمملكة، والبحوث العلمية بجامعاتهم نحو دعم الاقتصاد الأخضر، ويتحقق ذلك من خلال:
  - ✓ ربط الجامعة بشبكات الاقتصاد الأخضر المحلية، والإقليمية، والعالمية.
  - ✓ تسويق البحوث الداعمة للاقتصاد الأخضر، وحث مختلف الشركات والمؤسسات على الاستفادة منها.
  - ✓ إنشاء وحدات ومراكز بحثية بالجامعة، تختص بمجالات الاقتصاد الأخضر.
  - ✓ تنشيط ودعم البحوث التطبيقية في مجال الاقتصاد الأخضر، كتلك المهتمة بالطاقة الخضراء، ومكافحة التلوث، والتخلص الآمن من النفايات.
- تطوير القيادات الجامعية للتخصصات العلمية ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر، ويتحقق ذلك من خلال:
  - ✓ استحداث برامج جديدة، تركز على الاقتصاد الأخضر.
  - ✓ تطوير البرامج القائمة؛ لتظهر الاهتمام بالاقتصاد الأخضر.
  - ✓ توفير فرص التدريب التحويلي نحو الوظائف الخضراء.
  - ✓ مراجعة مخرجات التعلم الحالية، وتطويرها بما يتلاءم مع المهارات الخضراء المطلوبة في مجتمع الاقتصاد الأخضر.
- توفير مخصصات مالية تدعم البيئة الجامعية الخضراء الآتية؛ علمًا بأن هذه المخصصات سوف تتناقص بصورةٍ ملحوظة مع اكتمال الإحلال:
  - ✓ تحويل مباني الحرم الجامعي إلى بيئاتٍ خضراء نظيفة، وموفرة للطاقة، وتقلل من الانبعاثات الحرارية.
  - ✓ استخدام وسائل نقل جامعية تعمل بالطاقة النظيفة، غير الملوثة للبيئة.
  - ✓ تجهيز المعامل والقاعات الدراسية بالأدوات والوسائل الصديقة للبيئة.
  - ✓ إعطاء الأولوية في التمويل للمشروعات الخضراء.

- ✓ دعم البرامج التدريبية الموجهة نحو تنمية المهارات الخضراء.

- السعي للحد من المعوقات التنظيمية والإدارية التي تعوق تحقيق الاقتصاد الأخضر، وذلك عن طريق:
  - ✓ تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في الرؤية الاستراتيجية للجامعة.
  - ✓ وضع آليات واضحة؛ للتحول نحو البيئة الجامعية الخضراء.
  - ✓ إنشاء وحدة تنظيمية بالجامعة، تهتم بمجالات الاقتصاد الأخضر.
  - ✓ تشجيع المبادرات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.
  - ✓ زيادة الرقابة على الممارسات الضارة بالبيئة والمناخ في الحرم الجامعي.
- استغلال القيادات الجامعية بالجامعات الناشئة بالمملكة -كجامعة تبوك مثلا -فرصة حداثة برامجها ومنشآتها؛ نظرًا لكونها في طور التشكيل والتطوير لدمج الاقتصاد الأخضر في برامجها وأنشطتها، وحرمها الجامعي، وذلك باتباع سياسات صديقة للبيئة، تعجل من فرص اللحاق بالتصنيف العالمي للجامعات الخضراء.

• قائمة المراجع:

• أولاً: المراجع العربية:

- أبو السعد، ساندي صبري؛ وآخرون. (٢٠١٧). الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة. مصر، المركز الديمقراطي العربي، يونيو ٢٠١٧.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (٢٠١١). نحو اقتصاد أخضر: مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر- مرجع لواضعي السياسات. منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- البنوي، نسرين إسماعيل. (٢٠١٥). البنية التحتية للاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية: العوائق والاستراتيجيات والفرص- تحليل. المجلة الدولية للأعمال والتنمية الاقتصادية. المجلد. ٣. ص ص: ٩٠-٩٦.
- جمال الدين، نجوى يوسف وأحمد، سمير أكرم، حسن، محمد حنفي. (٢٠١٤). الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم. العلوم التربوية. العدد الثالث ج ١. ص ص: ٤٣٩ -٤٤١.
- جمال الدين، نجوى يوسف. (٢٠١٧). التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم .العلوم التربوية: جامعة القاهرة- كلية الدراسات العليا للتربية، مج٢٥، ع٤، ٢-٤٤.
- خضر، أحمد. (٢٠٠٩م). الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة إلى التنمية المستدامة. مجلة العلوم والتكنولوجيا، معهد الكويت للأبحاث العلمية.ص ١٥
- خنفر، عايد راضي. (٢٠١٤). الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر". مجلة أسيوط للدراسات البيئة. العدد ٣٩. يناير. مصر. ص ٥٤
- زياني، أبو القاسم وشكراني، الحسيني. (٢٠١٦). الاقتصاد الأخضر: بين تطور الأطر النظرية وتفعيلها مؤسسيا من العالمية إلى الوطنية، المستقبل العربي مجلد ٣٩. العدد ٤٥١. ص ص : ٩٠-١٠٢.
- عبد الحكيم، عبير محمود ومندور أحمد فؤاد. (٢٠١٦). الاقتصاد الأخضر: مفهومه وقطاعاته المختلفة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. مصر. العدد٢. ص ص ٣٥٣:-٣٨١.
- العويد ،نوره ناصر. (٢٠١٧). وظائف التعليم الجامعي السعودي والمساهمة في تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني لرؤية المملكة العربية السعودية٢٠٣٠. مقدم لمؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة ٢٠٣٠.القصيم. في ١١-١٢ يناير. ص ص :٣٧٧-٤١٥.
- الكواز، أحمد عبد الرحيم. (٢٠١٤). الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية. جسر التنمية: المعهد العربي للتخطيط، مجلد١٢، العدد ١١٨ ،ص ص ٢-١٦.

- المالكي، عبد الله محمد صالح. (٢٠١٧). التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية. المجلة العربية للإدارة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مصر مجلد ٣٧. العدد ٤. ص ص : ١٦٧-١٩٦.
- محمد، مديحه فخري محمود. (٢٠١٧). تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق الاقتصاد الأخضر: رؤية تربوية. المجلة التربوية. مجلد ٤٩. كلية التربية. سوهاج.
- منظمة الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/ الإسكوا. (٢٠١١). الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية – استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا. نيويورك، ص ص: ٧٣-٨٠.
- منظمة الأمم المتحدة للبيئة. (٢٠١٢). الاقتصاد الأخضر، الدول الاستثنائية الثانية عشر لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي،٢٠-٢٢فبراير.
- الموسوي، صفاء عبد الجبار؛ كاظم، إيمان عبد الرحيم. (٢٠١٥م). الاقتصاد الأخضر مسار إلى تقويم النمو الاقتصادي في دول مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء، المجلد الثالث، العدد ٩.
- وثائق على شبكة الإنترنت:
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (٢٠١٥). شبكات الجامعات الخضراء، على الموقع التالي:
- ***https://www.unenvironment.org/explore-topics/education-environment/why-does-education-and-environment-matter/green-university***
- التصنيف العالمي للجامعات الخضراء. (٢٠١٥). على الموقع التالي:
- ***http://greenmetric.ui.ac.id/***
- مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (٢٠١٦ أ). مستعدون للمستقبل: النشرة التفصيلية لبرامج تحقيق رؤية المملكة٢٠٣٠، على الموقع التالي:
- ***https://vision2030.gov.sa/ar/node/293***
- مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (٢٠١٦ب). وثيقة برنامج التحول الوطني وفق رؤية ٢٠٣٠. على الموقع التالي:
- ***https://vision2030.gov.sa/ar/ntp***

- **مواقع إلكترونية**:
- **موسوعة ويكيبيديا .الاقتصاد الأخضر ، على الموقع التالي:**
https://en.wikipedia.org/wiki/Green_economy
- **موسوعة ويكيبيديا. رؤية المملكة٢٠٣٠، على الموقع التالي:**
https://en.wikipedia.org/wiki/Saudi_Vision_2030
- **الموقع الرسمي لرؤية المملكة ٢٠٣٠** https://vision2030.gov.sa/
- **وزارة التعليم (٢٠١٦). وثيقة الرؤية ٢٠٣٠للمملكة العربية السعودية. متاح على الرابط** *http://www.vision2030.gov.sa*/. **تم الرجوع إليها بتاريخ ٢٠١٩/١/٦.**

- **ثانياً: المراجع الأجنبية**
- Chakraborty, A.; Singh, M. P.; & Roy, M. (2018). Green Curriculum Analysis in Technological Education. International Journal of Progressive Education, 14(1), 122-129.
- Chapple, K. (2008). Defining the green economy: a primer on green economic development. Berkeley: The Center for Community Innovation (CCI) at UC-Berkeley, 66.
- Dlimbetova, G., Syrymbetova, L., & Aliyeva, A. (2016).Green Skills

for Green Economy: Case of The Environmental Education Role in Kazakhstan's Economy. International Journal of Environmental & Science Education, 11(8), 1735-1742.
- Goods, C. (2013). A just transition to a green economy: Evaluating the response of Australian unions. Australian Bulletin of Labour, 39(2), 13-33.
- Kink, M.; & Reinumägi, S. (2011), Skills in the green economy. Vocational Education: Research and Reality, 20(1), 182-189.
- Koester, R. (2013), Higher education, adult learning, and greening of the economy. Adult learning, 24(1), 37-42.
- Laaroussi, A , Bakkali, S , Cherkaoui, O (2017). Role of Industries and Higher School of Engineering towards Green Industrialization and Green Economy: Case Study of Morocco, The Eurasia Proceedings of Educational & Social Sciences,7 (1), 67-71. Retrieved from http://dergipark.gov.tr/epess/issue/30770/332656.
- Murga, Menoyo, Á. (2014), Learning for a Sustainable Economy: Teaching of Green Competencies in the University. Sustainability (6) 2974-2992.
- Nhamo, G.(2014). Reviewing Some Implications of the Green Economy for Higher and Further Education Institutions. Southern African Journal of Environmental Education, 30(1), 79-95.
- OECD. (2011), Towards Green Growth: Monitoring Progress: OECD Indicators, OECD Green Growth Studies. OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/9789264111356-en.
- Rao, P. & Aithal, P. (2016). Green Education Concepts & Strategies in Higher Education Model. International Journal of Scientific Research and Modern Education, (I)I, 793-802.
- Saudi Vision 2030. (2016). Available at: https://vision2030.gov.sa/en
- UNESCAP. (2012). Asia-Pacific Trade and Investment Report 2012: Recent Trends and Developments. Available at: https://www. unescap. org

❋❋❋❋❋❋❋